

July 20, 1972

Services of a Driver

Citation:

"Services of a Driver", July 20, 1972, Wilson Center Digital Archive, Emir Farid Chehab Collection, GB165-0384, Box 17, File 278/17, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford. <https://wilson-center-digital-archive.dvincitest.com/document/177585>

Credits:

This document was made possible with support from Youmna and Tony Asseily

Original Language:

Arabic

Contents:

Original Scan

278/17-1

زم

المديرية العامة للامن العام

العالية - مصلحة المتريات

عدد

٧٥٤

٧٤ / ٧ / ٤٦ بيروت

خدمات سائق للامير فريد شهاب

كتابكم رقم ٦٧١ / ٤٠١ / تاريخ ١٩٧٢ / ٧ / ٢٠

اعيد لحضرتكم ريثا كتابكم المذكور في المرجع اعلاه ، مع حالة هذه الصلحة
رقم ١٠٨٥ / من تاريخ ١٩٧٢ / ٧ / ٦ لنسخة من كتاب وزارة العاليية رقم ١٣١٠ - ٧٨٧٣
تاريخ ١٩٧٢ / ٦ / ٢٧ مع الافادة بما يلي :

نصت المادة ١١٩٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ / ٥٤ على ما يلي :
" تطبق على رجال قوى الامن الداخلي احكام قانون التقاعد الساوية
على عسكري الجيش "

وتطبق على للمدير العام لقوى الامن الداخلي عسكريا كان او مدنييا
عند احواله الى التقاعد لبحكام البند ٢ من المادة ١٠٩٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠
تاريخ ٧ تموز ١٩٦٧ في حدود الشروط الآتية :

يستفيد من :

- تعويض التشيل الكامل الذي يتقاضاه وهو في الخدمة الفعلية
- تعويض الانتقال المقطوع المحدد له في الخدمة الفعلية
- خدمات سائق عسكري او مدني وفقا لطبقة ولتفضيات الخدمة "

ونصت المادة ٢٣٠ من ذات المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ / ٥٤ على ان
تطبق المادة ١١٩٤ الآنف نصها على المدير العام للامير العام .

... / ...

٤٦
١٧ / ٤٦

- ٢ -

سبق لهذه المصلحة ان عرضت قضية تعويضات وخدمات سائق و للامير
 فريد شهاب بوصفه مدير عام الامن العام سابقا على وزارة المال التي احوالته
 الى دائرة الدراسات القانونية و من ثم وافقت هذه الوزارة بكتابها رقم ١٣١٠-٧٨٧٣
 المرفق نسخة عنه على صرف تعويض التمثيل والانتقال و اقامته من خدمات سائق
 عند احواله على التقاعد في ١ / ٧ / ١٩٦٩ .

وقد نفذت هذه المصلحة و صرفت لصاحب العلاقة تعويض
 التمثيل والانتقال و ابلغتكم نسخة عن موافقة هذه الوزارة لتنفيذ الشق المتعلق
 بحدوئكم العامة لجهة اقامته من خدمات سائق عسكري او مدني .

ولا نرى اي داع لعرضها مرة ثانية على وزارة المالية طالما ان الموافقة
 السابقة اتت بموافقة معالي وزير المالية بعد دروسها من قبل دائرة الدراسات القانونية

عن رئيس مصلحة الصونيات

نبيه حليبي